المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

المؤتمر السّنوي لمراكز الدّراسات السياسيّة والإستراتيجية في الوطن العربيّ:

تحولات جيوستراتيجية في سياق الثّورات العربيّة

١٥-١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

روسيا والتغيّرات الجيوستراتيجيّة في الوطن العربيّ

نورهان الشيخ

هذه نسخة أولية للورقة لأغراض العرض في المؤتمر، ولا يجوز استخدامها أو الاقتباس منها لحين نشرها في صيغتها النهائيّ

المؤتمر السّنوي لمراكز الدّراسات السياسيّة والإستراتيجية في الوطن العربيّ:

تحولات جيوستراتيجية في سياق الثّورات العربيّة

روسيا والتغيّرات الجيوستراتيجيّة في الوطن العربيّ

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٢

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع رقم: ٨٢٦ – منطقة ٦٦ – الدفنة

ص. ب: ١٠٢٧٧ – الدّوحة، قطر

هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ ٩٧٤+ | فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ ٩٧٤+

www.dohainstitute.org

مقدمة ٢
أوّلًا: الموقف الروسي من ثورات الربيع العربيّ ٤
ثانيًا: العوامل الحاكمة للمـوقف الروسيّ ٩
١. العوامل الجيوستراتيجية ٩
٢. مصالح روسيا في المنطقة ١١
٣. العوامل المتعلّقة بالداخل الروسيّ ١٣
٤. الخبرة السلبيّة للتفاهمات مع واشنطن ١٤
ثالثًا: تداعيات الموقف الروسي من الأزمة السوريّة ١٥
١. مستقبل العلاقات الروسيّة العربيّة ١٦
٢. مستقبل توازن القوى الإقليميّ ١٧
٣. هيكل النظام الدوليّ الجديد ١٨

مقدمة

كان العالم العربيّ دومًا منطقة جوارٍ جغرافيٍ شبه مباشرٍ لروسيا، ولها أهمية إستراتيجية وجيوبوليتكيّة بالنسبة لها على مرّ العصور. فرغم امتداد السواحل الروسيّة إلا أنّ موانئها لم تكن صالحةً للملاحة معظم أشهر السنة نظرًا لتجمّدها. ومن ثمّ فإنّ الوصول إلى المياه الدفيئة في الخليج العربيّ والبحر المتوسط عبر البحر الأسود كان ذا أهميةٍ إستراتيجيةٍ عظمى لروسيا[١]. وأبدى قياصرة روسيا اهتمامًا بالمنطقة العربيّة. ولهذا الغرض افتتحت روسيا القيصريّة قنصليةً في الاسكندريّة في عام ١٧٤٨، وأخرى في بالحجاز عام ١٨٧٩. وتسنّى لروسيا دخول الخليج العربيّ لفترةٍ قصيرةٍ من ١٨٩٩ إلى ١٩٠٣[٢].

وقد استمرّ هذا التوجّه بعد الحقبة القيصريّة، حيث أدرك الاتحاد السوفيتيّ الأهمية الإستراتيجية للمنطقة العربيّة، وحرص على التواصل مع العالم العربيّ، فكان أول دولةٍ اعترفت باستقلال مملكة ابن سعود وأقامت معها العلاقات الدبلوماسيّة. وقد ازدادت أهمية المنطقة بتصاعد حدّة المنافسة والصراع بين الاتحاد السوفيتيّ والولايات المتحدة الأميركية، منذ أواخر الأربعينات، في إطار ما عُرف بالحرب الباردة حيث قاوم الاتحاد السوفيتيّ هيمنة القوى الاستعماريّة على المنطقة التي المتاخمة له، وساند حركات التحرر الوطنيّ في البلدان العربيّة، ودعم الدول العربيّة الثوريّة اقتصاديًّا وعسكريًّا وأقام بها عشرات المشروعات التنمويّة التي ماتزال تمثّل عصب التنمية والاقتصاد بها.

ولم تفقد المنطقة أهميتها مع تفكّك الاتحاد السوفيتيّ وانتهاء الحرب الباردة، بل ازدادت في ضوء الرؤية البرجماتية التي انطلقت منها موسكو في سياستها الخارجية وعلاقاتها الدوليّة والإقليميّة. وشهدت العلاقات الروسيّة العربيّة تفعيلًا ملحوظًا منذ مطلع الألفية، بعد انحسارٍ وتراجعٍ واضحيْن خلال عقد التسعينات من القرن العشرين لأسبابٍ تتعلّق بعدم الاستقرار السياسيّ والتدهور الاقتصاديّ الذي الذي اعتصر روسيا آنذاك. فمن ناحية، استطاعت موسكو إعادة إطلاق علاقاتها مع حلفائها التقليديّين في المنطقة على أسسٍ جديدةٍ، إلا أنّ اللافت للانتباه هو التطور غير المسبوقفي علاقات روسيا بدول الخليج العربيّ وخاصّةً المملكة العربيّة السعوديّة، بعد عقودٍ طويلةٍ من توقف العلاقات بينهما منذ ثلاثينات القرن الماضي، وذلك في في إطار سعي روسيا إلى شراكةٍ إستراتيجيةٍ في مجال الطاقة تحقّق لها طموحها كعملاقٍ في هذا المجال.

ولكنْ، ما إن استطاعت روسيا ترتيب أوضاعها في في المنطقة ببذل جهدٍ كبيرٍ وقيام قيادتها بزياراتٍ متتاليةٍ ومكثّفةٍ، حتّى هبّت رياح التغيير لتعصف بكلّ الأوراق، وتطرح ضرورة إعادة ترتيبها من جديدٍ.

---

١ لمزيد من التفاصيل: **الإستراتيجية السوفيتية والبحر المتوسط** (القاهرة: مطبعة أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ب. ت.)، ص ٥٤ – ٦٣.

٢. لمزيد من التفاصيل: **سفن روسية فى الخليج ١٨٩٩ – ١٩٠٣: مواد من أرشيف الدولة المركزى للأسطول البحرى الحربى** (موسكو: دار التقدم، ١٩٩٠).

ثورات الربيع العربيّ التي بدأت بتونس في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٠، وما تزال تتطوّر في العديد من الدول العربيّة كانت متغيّرًا إستراتيجيا مهمًّا فرض تحدياتٍ عديدةً على روسيا حيث بدأت الهيمنة الأميركيّة على شؤون المنطقةتتزايد الأميركيّة في ظلّ التفاهم التي بين واشنطن وقوى الإسلام السياسي التي صعدت إلى السلطة في بعض دول الربيع العربيّ. ويُعتقدُ أنّ الأزمة السوريّة تطورٌ مفصليٌّ لن يتوقف عليه مستقبل العلاقات الروسيّة-العربيّة فحسب، بل مستقبل المنطقة ككلٍّ وتوازنات القوى بها، وشكل النظام العالميّ الجديد.

و في هذا الإطار تسعى الدراسة إلى الإجابة على ثلاثة أسئلةٍ رئيسيّةٍ، هي:

- ما هي التوجّهات العامّة التي ميّزت الموقف الروسي من الثورات العربيّة؟
- ما هي العوامل المؤثّرة في هذا الموقف والحاكمة له ؟
- ما هي تداعيات الموقف الروسي من الأزمة السوريّة ودلالاته السوريّةفيما يتعلّق بمسار الثورة السوريّة، ومستقبل العلاقات الروسيّة –االعربيّة، خاصّةً العلاقة مع دول الخليج العربيّ، وتوازن القوى الإقليميّ، وهيكل النظام الدوليّ؟

أوّلًا: الموقف الروسي من ثورات الربيع العربيّ

لم تعلن روسيا تأييدًا صريحًا للثورة والثوار في أيّ بلدٍ عربيٍّ خلافًا للعهد السوفيتي الذي كانت فيه موسكو تدعم بسخاءٍ كلّ الثورات وحركات التحرّر الوطنيّ في العالم. فلم ترَ موسكو أنّ ما يحدث ثوراتٍ، ولكنّه احتجاجاتٌ واسعةٌ أو انتفاضاتٌ يتفاوت نطاقها وتأثيرها من دولةٍ عربيّةٍ لأخرى؛ وهي شأنٌ داخليٌّ لهذه الدول العربيّةولا يجوز التدخل فيه. وبناءً عليه تميّزت المواقف الروسيّة من الثورات العربيّة بالتحفّظ النسبيّ والتأنّي الواضحيْن الذيْن وصلا حدّ البطء في ردّ الفعل. فقد كانت موسكو تلتزم الصمت إزاء الأحداث حتّى تنضج وتتفاقم،أو يُزاح من بالسلطة كما حدث في حالتي تونسَ ومصرَ.

وكان التوجه الثابت في الموقف الروسيّ من كل الثورات العربيّة التأكيد على أهمية التغيير السلميّ ونبذ العنف والدعوة إلى الحوار والحلّ السياسي ضمن الأطر القانونيّة وعلى أساس الوفاق الوطنيّالعربيّة. ورفضت موسكو استخدام السلطة للقوّة في مواجهة الثوار دون تنديدٍ أو شجبٍ أو انتقادٍ مباشرٍ للسلطات الحاكمة.

ففي الحالة التونسيّة، لم تُبدِ روسيا موقفًا واضحًا إلا بعد تنحي بن علي وهروبه، رغم بدء التطورات في كانون الأوّل / ديسمبر ٢٠١٠. ففي منتدى دافوس الاقتصاديّ العالميّ، في ٢٦ كانون الثاني / يناير ٢٠١١، جاءت كلمة الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف متحفّظةً تجاه الثورة التونسيّة ومقتضبةً حيث قال: "آمل بشدّةٍ أنْ تستقرّ الأوضاع في تونس ألّا تؤثّر سلبيًّا على الوضع العام في العالم العربيّ"[٣].

كما جاء الموقف الروسي متحفظًا وأميلَ إلى تأييد نظام مبارك في مصرَ حتى أُقصِي كذلك عن السلطة. ففي أوّل تعليقٍ على الثورة المصريّة، أعلن القنصل العامّ لروسيا الاتحاديّة في الاسكندرية سيرجي بيدلاكوف في ٢٧ كانون الثاني / يناير ٢٠١١، أنّ الأمور في مصر تحت السيطرة، "ولا نتوقّع أنْ يتفاقم الوضع"[٤]. ووصفت وسائل الإعلام الرسميّة الروسيّة الثورة المصريّة بـ "موجة غضبٍ شعبيّةٍ"، و"اضطراباتٍ واحتجاجاتٍ على نظام الرئيس مبارك"، و"أعمال شغبٍ". ودعا وزير الخارجيّة الروسيّ سيرجي لافروف المعارضة المصريّة إلى البحث، عبر الحوار مع الحكومة، في التحضير للانتخابات الرئاسيّة المقبلة، وعدم الإصرار على مطالبَ غير واقعيّةٍ كاستقالة الرئيس المصريّ فورًا[٥].

هذا في حين التزمت موسكو الصمت والحياد في حالتي اليمن والبحرين، ولم يكن هناك موقفٌ روسيٌّ واضحٌ في الحالتين. ووصفت الخارجيّة الروسيّة الأوضاع في البحرين

---

٣. ديمتري ميدفيديف، **وكالة أنباء نوفوستي**، ٢٠١١/٠١/٢٦.

٤. سيرجي بيدلاكوف، **وكالة أنباء نوفوستي**، ٢٠١١/٠١/٢٧.

٥. سيرجي لافروف، **وكالة أنباء نوفوستي**، ٢٠١١/٠٢/١٠.

"بالمسيرات الاحتجاجيّة"، ورأت أنّ ما يجري في البحرين شأنٌ داخليٌّ، ودعت الأطراف البحرينيّة المعنية إلى حلّ المسائل العالقة عبر الحوار البنّاء وفي إطارٍ قانونيٍّ، والابتعاد عن العنف والتحلّي بالهدوء وضبط النفس لإحلال الاستقرار والوحدة الوطنيّة في المجتمع البحرينيّ". كما رأت موسكو أنّ دخول قوات "درع الجزيرة" السعوديّة والإماراتيّة إلى البحرين في ٢١ آذار / مارس ٢٠١١، شأنًا داخليًّا للبحرين، حيث كان بطلب السلطات البحرينيّة للمساعدة في إحلال النظام وفقًا للاتفاقات الأمنيّة بين دول مجلس التعاون الخليجي،، وأعادت موسكو التأكيد على ضرورة الحلّ السلميّ للأزمة[٦].

وأكّدت روسيا على "أهمية الحفاظ على وحدة أراضي اليمن واستقلاله، وقدرة اليمنيّين على تحديد مستقبلهم عبر حوارٍ قائمٍ على الاحترام المتبادل". وأعلنت معارضتها استخدام القوة لحلّ المشكلات السياسيّة في اليمن، ودعمت المبادرة الخليجيّة لحلّ الأزمة في اليمن. واعتذرت الحكومة الروسيّة في آب / أغسطس ٢٠١١ عن عدم استقبال الرئيس اليمنيّ علي عبد الله صالح بغرض استكمال علاجه في موسكو خشية إثارة الثوار ضدّها.

وقد تجلّى الحذر الروسي والحرص على الموقف الوسط والاحتفاظ بقدرٍ من التوازن بين السلطة والثوّار في الحالة الليبيّة إذ أكّدت روسيا حرصها على علاقاتها الدبلوماسيّة مع السلطات الليبيّة دون التنديد بالثوار. وكان أوّل موقفٍ واضحٍ ترجم هذا التوازن من جانب روسيا داخل مجلس الأمن بالموافقة على القرار ١٩٧٠، وعدم استخدام حقّ النقض ضدّ القرار رقم ١٩٧٣، والذى يمكن قراءته على أنّه موقفٌ وسطٌ تضمّن دعمًا غير مباشرٍ للثوار وعزوفًا عن التأييد المطلق للقذافي في مواجهة حلف الأطلنطيّ، والذى كان يتطلّب استخدام الفيتو.

و على الرغم من إسراع العديد من الدول العربيّة والأجنبيّة إلى الاعتراف بالمجلس الانتقاليّ سلطةً شرعيّةً في ليبيا بعد وصول الثوار إلى طرابلس، فقد كان هناك تأنٍّي موسكوواضحًا في الإقدام على هذه الخطوة. وأعلنت الخارجيّة الروسيّة: أنّ "الوضع في ليبيا لا يزال غامضًا". وقال الرئيس الروسيّ إنّه "رغم نجاحات الثوار وهجومهم على طرابلس، فإنّ القذافي وأنصاره لا يزالون يحتفظون ببعض النفوذ والقدرات العسكريّة. ونتمنى أنْ ينتهي هذا الأمر بأسرع وقتٍ ممكنٍ". إلا أن موسكو عادت واعترفت بالمجلس الانتقاليّ ممثّلًا شرعيًّا ووحيدًا للشعب الليبيّ، وسلطةً حاكمةً في ليبيا، وكان ذلك في فاتح أيلول / سبتمبر ٢٠١١[٧].

وكانت الحالة السوريّة خروجًا عن هذا الخطّ العامّ في السياسة الروسيّة، إذ كانت موسكو أسرعاستجابةً وحسمًا في مواقفها من الثورة السوريّة. فعقب اندلاع المظاهرات السلميّة ضدّ بشّار الأسد ونظامه، اتخذت موسكو في البداية موقفًا بين النظام السوريّ والمعارضة، وانطلقت في موقفها هذا من حقّ الشعب السوريّ في التغيير. وحذّر الرئيس الروسيّ آنذاك ديمتري

---

٦. **وكالة أنباء نوفوستي**، ٠٢/٢٢ و٢٠١١/٠٣/٢٢.

٧. وكالة نباء نوفوستي، ٢٠١١/٠٩/١.

مدفيديف، القيادة السوريّة ورأى أنّه "ينتظر الأسد مصيرٌ محزنٌ إذا لم يبدأ حوارًا مع المعارضة ويباشر الإصلاحات"[٨].

وأعلنت موسكو ترحيبها بحزمة الإصلاحات التي أعلنها الأسد، وقامت بإجراء اتصالاتٍ مع المعارضة السوريّة. انتقدت دمشق لقاء الدبلوماسيّين الأميركيّين مع ممثلي المعارضة السوريّة، ولكنّها رحّبت باتصالات الجانب الروسيّ، انطلاقًا من أنّ موسكو وسيطٌ نزيهٌ، وهي تحاول من خلال هذه اللقاءات إقناع المعارضة ببدء الحوار مع السلطة.

إلّا أنّ تحوّلًا مهمًّا حدث في الموقف الروسيّ مع تصاعد الثورة السوريّة واستخدام السلطات العنف ضدّ المتظاهرين، ثم لجوء المعارضة للقوة ضدّ الجيش النظاميّ الموالي للأسد. فقد حمّلت موسكو المسؤولية للسلطة والمعارضة معًا مسؤولية، ورفضت رفضًا قاطعًا أيّ تدخّلٍ خارجيٍّ مباشرٍ أو غير مباشرٍ. وكان موقف موسكو انطلاقًا من حتمية الحلّ السلميّ وجلوس كلّ الأطراف المعنية على طاولة المفاوضات. ويختلف هذا الموقف جذريًّا عن الموقف الغربيّ والعربيّ الذي حمّل بشار الأسد وحده مسؤولية العنف والمذابح في سورية، وفقد الأمل في الحلّ السلميّ ليتّجه إلى الدعم العسكريّ للمعارضة من أجل للإطاحة ببشار. فالرؤية الروسيّة قد تشترك مع نظيرتها الغربيّة في ضرورة وقف استمرار إراقة الدماء السوريّة إلّا أنّ التباين بين الجانبين يبدو واضحًا في كيفية تحقيق ذلك.

فروسيا ترى أنّ ما يحدث في سورية هو "نزاعٌ داخليٌّ مسلّحٌ" أو حربٌ أهليّةٌ، وأنّ بشار الأسد لا يتحمّل وحده مسؤولية العنف وإنّما يتحمّل الطرفان (السلطة والمعارضة) مسؤولية ما يحدث في ظلّ العنف المتبادل بينهما. كما أكدت روسيا على دور الطرف الثالث، وأنّ النزاع من وجهة نظرها ليس فقط بين النظام السوري والمعارضة وإنّما هناك ما يسمى "القوة الثالثة" وهي تنظيم "القاعدة" وتنظيماتٌ إرهابيّةٌ مقربةٌ منه، تنامى نشاطها على نحوٍ ملحوظٍ لا يهدّد سورية فقط وإنّما الأمن الإقليميّ.

وانطلاقًا ممّا سبق رفضت موسكو الدعوة إلى تنحي بشار الأسد مع التأكيد على أنّ روسيا لا تدعم نظام الأسد بقدر ما تحافظ على كيان الدولة السوريّة حتّى لا تتكرّر مأساة ليبيا ومن قبلها العراق والسودان. كما رفضت موسكو التدخّل الخارجيّ بأيّ صورةٍ من الصور للتأثير على مسار الثورة السوريّة، ووجّهت انتقاداتٍ حادّةً لدعم المعارضة المسلّحة ورأته تدخّلًا خارجيًّا غير مباشرٍ لا يمكن قبوله ويؤدّي إلى زعزعة الاستقرار في سورية والمنطقة بأسرها. كما أنّه "عدوانٌ عسكريٌّ خارجيٌّ مبطّنٌ يحقّ للحكومة السوريّة بل ويتعيّن عليها أنْ تقضي عليه بأساليبَ شديدةٍ وحاسمةٍ وفعّالةٍ [...] وأنّ استخدام القوّة بصورةٍ واسعةٍ ضدّ الالآف من المقاتلين المدرّبين والمسلّحين،بمساعدة الولايات المتّحدة الامريكيّة وبريطانيا وغيرها من الدول الغربيّة، بالإضافة إلى السعوديّة وقطر وتركيا. الذين يحاولون اسقاط السلطة الشرعية، أمرٌ شرعيٌّ

---

٨. ديمتري مدفيديف، حديث إلى قناة روسيا اليوم، ٢٠١١/٠٨/٥.

ومبرّرٌ بأحكام القانون الدوليّ""[٩]. وأكّد وزير الخارجية الروسيّ لافروف ذلك بقوله: ""كيف يمكن الاعتقاد بأنّه في مثل هذه الأوضاع يمكن أنْ تقبل الحكومة بكلّ بساطةٍ بالأمر الواقع وتقول: كنت على خطأ، هيا اعملوا على إسقاطي وغيّروا النّظام.. إنّ هذا بكلّ بساطةٍ غير واقعيٍّ"[١٠].

وفشلت المساعي الغربيّة المتكرّرة لإصدار قرارٍ من مجلس الأمن الدوليّ يدين السلطات السوريّة لاستخدام العنف في قمع المتظاهرين بسبب معارضة روسيا والصين واستخدامهما الفيتو ثلاث مراتٍ، الأولى في ٥ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١، والثانية ضدّ قرارٍ مماثلٍ في ٥ شباط / فبراير ٢٠١٢، ثم المرة الثالثة في ١٩ تموز / يوليو٢٠١٢.

وأعلن الرئيس الروسيّ السابق مدفيديف والحالي بوتين في أكثر من مناسبةٍ أنّ روسيا لن تؤيّد قرارًا يصدره مجلس الأمن الدوليّ بشأن سورية على غرار القرار بشأن ليبيا. وأنّ القرارين ١٩٧٠ و١٩٧٣ بشأن ليبيا قد انتُهكا بوضوحٍ، والتلاعب بهما. وأنّه "لا توجد رغبةٌ البتة بأنْ تسير الأحداث في سورية وفق النموذج الليبيّ، وأنْ يُستخدَم قرارٍ لمجلس الأمن لتبرير عمليةٍ عسكريّةٍ ضدّ سورية". وأكّدت موسكو على ضرورة أنْ يتولّى السوريون تسوية أوضاع بلادهم بأنفسهم ومن دون تدخّلٍ خارجيٍّ على أساس الحوار السوريّ الوطنيّ الذي يبقى الأسلوب الوحيد لحلّ الأزمة[١١].

كما قامت روسيا بالاعتراض على قرار الجمعية العامّة بشأن سورية الصادر في ٣ آب / أغسطس ٢٠١٢، الذي أعدّت مشروعه السعوديّة وتضمّن إدانة استخدام العنف الذي تمارسه الحكومة السوريّة، وبتسريع عملية الانتقال السياسيّ للسلطة، ورأته روسيا غير متوازنٍ ويمثّل التفافًا على قرارات مجلس الأمن. كما انتقدت موسكو قرار جامعة الدول االعربيّة الصادر في ٢٢ تموز / يوليو٢٠١٢، الذي يدعو إلى تنحي بشار الأسد وتأليف حكومةٍ انتقاليةٍ ورأت أنّه لا يساهم في تسوية الأزمة ويغلق الباب أمام أيّ حديثٍ عن الإصلاح السياسيّ.

وصوّتت موسكو أيضًا ضدّ قرارات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتّحدة الصادرة بشأن سورية في٢٩ نيسان / أبريل و٢٣ آب / أغسطس ٢٠١١، وفي ١ حزيران / يونيو ٢٠١٢، بحجّة رفض استخدام الآليات الحقوقيّة من أجل التدخّل في الشؤون الداخليّة وتحقيق الأهداف السياسيّة التي تتعارض مع قواعد الشرعية الدوليّة وتخالف ميثاق الأمم المتّحدة الذي يقوم على مبدأ احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها.

---

٩. تصريح إيجور كوروتشينكو، رئيس المجلس الاجتماعي بوزارة الدفاع الروسية، في حديث إلى قناة روسيا اليوم، ٢٠١١/٠٨/٦.

١٠. سيرجي لافروف، **وكالة أنباء نوفوستي**، ٢٠١٢/٠٧/٢٨.

.11 Farooq Yousaf, "Russia and China vow to protect Syria from becoming another Libya", *Pravda*, 25 June, 2012.

وعارضت موسكو إحالة الملفّ النوويّ السوريّ إلى مجلس الأمن، في اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرّية في حزيران / يونيو ٢٠١١، ولكن التصويت كان لمصلحة القرار بالأغلبية في محاولة الدول الغربيّة للضغط على سورية.

على صعيدٍ آخرَ، كان للدبلوماسيّة الروسيّة الدور الرئيسيّ في التوصل لخطّة كوفي أنان للتسوية في سورية. فأثناء لقاء سيرجي لافروف مع وزراء الخارجية العرب في القاهرة في ١٠ آذار / مارس ٢٠١٢، كان الاتّفاق على خمسة مبادئ للتسوية السلميّة للأزمة السوريّة، والمصادقة عليها في قرارٍ خاصٍّ صادرٍ عن مجلس الأمن الدوليّ في ٢١ آذار / مارس، لتشكّل خطّة عمل كوفي أنان مبعوث الأمم المتّحدة وجامعة الدول االعربيّة الخاصّ إلى سورية، والتي تتألّف من ستّ نقاطٍ تتضمّن وقف العنف والسعي للتسوية السلميّة للأزمة. وأكّدت موسكو دعمها لإنجاح خطّة أنان، حتى بعد استقالته وتعيين الأخضر الإبراهيميّ، واتّهمت عناصر القاعدة في سورية بمحاولة إفشالها من خلال هجماتٍ وتفجيراتٍ استهدفت السلطة والمدنيّين، بل والمراقبين الدوليّين على السواء. وأكّدت روسيا أهمية الإبقاء على المراقبين الدوليّين كشرطٍ مهمٍّ لنجاح خطّة أنان، وعارضت إنهاء بعثة المراقبين الدوليّين في سورية وأكّدت أهمية عودتهم عقب قرار مجلس الأمن الدوليّ في ١٦ آب / أغسطس ٢٠١٢، القاضي بعدم تمديد بعثة المراقبين ومغادرتهم الأراضي السوريّة ابتداءً من يوم ٢٠ آب / أغسطس.

كما عبّرت روسيا عن استعدادها لاستضافة مفاوضاتٍ بين ممثّلي الحكومة السوريّة والمعارضة في موسكو وكذلك الاتصالات الهادفة إلى توحيد المعارضة السوريّة. وطرحت مبادرةً لعقد مؤتمرٍ دوليٍّ عن سورية تحت رعاية الأمم المتّحدة، وأكّدت على ضرورة إشراك الفاعلين الإقليميّين المؤثّرين، الذين تتصدّرهم إيران إلى جانب قطر والسعوديّة ولبنان والأردن والعراق وتركيا، إضافةً إلى منظّمة التعاون الإسلاميّ والاتّحاد الأوربيّ. بينما رفضت واشنطن رفضًا قاطعًا إشراك طهران في هذا الاجتماع. لذلك يختلف المؤتمر الذي تقترحه موسكو جوهريا عن مؤتمرات مجموعة "أصدقاء سورية"، التي قاطعتها روسيا ورفضت المشاركة فيها، لكونها "مُضرّة"، و"تقتصر أعمالها على إيجاد مختلف الذرائع للإطاحة بالحكومة السوريّة الحاليّة، بدل السعي إلى تنفيذ خطّة كوفي أنان". وأشار لافروف إلى "أنّه من الأفضل تصحيح الخطأ في عدم دعوة إيران والمملكة العربيّة السعوديّة لحضور مؤتمر جنيف." و"أنّ لقاء باريس (لأصدقاء سورية) لا يهدف إلى توحيد المعارضة السوريّة على أسسٍ بناءةٍ، بل أنّ مهمّة المشاركين فيه تتلخّص منذ البداية بدعم المعارضة الخارجية فقط"[١٢].

كذلك أكّدت روسيا رفضها للعقوبات الأميركيّة والأوروبيّة على سورية ورأت أنّ فرض العقوبات، لابد أنْ يقوم به مجلس الأمن الدوليّ، وفي حالات الضرورة القصوى فقط. واستمرتروسيا في علاقاتها الاقتصاديّة والتجاريّة مع دمشق، وقامت بدعمها في مواجهة العقوبات الأميركية والأوروبيّة والعربيّة. وكان الاتّفاق في آب / أغسطس ٢٠١٢ على أنْ تقوم موسكو بتقديم قرضٍ لسورية تزويدها بالعملة الصعبة والاستمرار في تصدير النفط ومشتقّاته

---

١٢. سيرجي لافروف، **وكالة أنباء نوفوستي**، ٧ و٢٠١٢/٠٧/١٨.

إلى دمشق. كما طُبعت أوراقٌ نقديّةٌ سوريّة جديدةٌ في روسيا لاستبدال الأوراق المهترئة ودفع المرتّبات والنفقات الحكوميّة. وكانت الأوراق النقديّة السوريّة تطبعها في النمسا شركةٌ تابعةٌ للبنك المركزيّ النمساويّ الذي أوقف الطبع منذ فرض عقوبات الاتّحاد الأوربيّ عام ٢٠١١.

هذا إلى جانب استمرار التعاون العسكريّ بين البلدين، إذ تواصل مؤسّسة "روس أوبورون أكسبورت" الروسيّة توريد السلاح إلى سورية بموجب العقود الموقّعة سابقًا. وإنْ كانت روسيا قد أكّدت في أكثرَ من مناسبةٍ أنّ كلّ الأسلحة التي تقوم بتصديرها إلى سورية أسلحةٌ دفاعيّةٌ، ولا يمكن تقنيًّا وعمليًّا استخدامها لقمع المتظاهرين، ومن غير المحتمل استخدامها ضدّ أهدافٍ مدنيّةٍ لأنّها مخصّصة لصدّ المدرّعات والأهداف الجويّة في حال تعرّض سورية لعدوانٍ خارجيٍّ. كما أنّ موسكو لا تريد تكرار السيناريو الليبيّ حين أوقفت روسيا توريد الأسلحة إلى ليبيا بينما استمرّت الدول الغربيّة في إمداد المعارضة بالأسلحة في خرقٍ واضحٍ لقرارات مجلس الأمن الدولي. وقال وزير الخارجيّة الروسيّ سيرجي لافروف: "لا نورد إلى سورية، ولا إلى أيّ مكانٍ آخرَ، وسائل تستخدم لقمع المتظاهرين السلميّين، بخلاف الولايات المتّحدة الأميركيّة التي تبيع وسائلَ خاصّةً من هذا القبيل إلى دول المنطقة والدول الخليجيّة. فنحن لا نورّد لدمشق إلّا الأشياء التي ستحتاج إليها في حال تعرّضها لعدوانٍ من الخارج"[١٣].

ثانيًا: العوامل الحاكمة للمـوقف الروسيّ

هناك مجموعةٌ من العوامل والرّؤى التي حكمت الموقف الروسي تجاه الثورات العربيّة عامّةً وسورية خاصّةً، يمكن إيجازها فيما يلي:

١. العوامل الجيوستراتيجية

ترى موسكو أنّ الولايات المتحدة تسعى إلى إحكام قبضتها على المنطقة والحدّ من الشراكة العربيّة المتنامية مع القوى الآسيويّة الصاعدة التي تتصدّرها روسيا والصين، وذلك من خلال إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط جغرافيًّا وسياسيًّا، وإضعاف القوى الإقليميّة المهمّة الكبرى، العربيّة وغير العربيّة، وخلق كياناتٍ ضعيفةٍ يسهل توجيهها ولا تهدّد مصالحها في المنطقة. وأنّ ما تشهده الدول العربيّة هو صورة أخرى للثورات الملوّنة التي حاولت الولايات المتحدة الأميركيّة من خلالها إحداث تغييراتٍ عميقةٍ في دول الكومنولث التي تكون المجال الحيويّ لروسيا.

ففى حزيران / يونيو ٢٠٠٦ نشرت مجلّة القوات المسلّحة الأميركيّة مقالًا بعنوان "حدود الدم"، حدّد ملامحَ جديدةً لشرقٍ أوسطَ جديدٍ تعالج، من وجهة نظر واشنطن، التقسيم المعيب

---

١٣ سيرجي لافروف، **وكالة أنباء نوفوستي**، ٢٠١٢/٠٦/١٣.

الذي قامت به إنجلترا وفرنسا مطلع القرن العشرين مع تفكّك الإمبراطوريّة العثمانيّة؛ فتأتي التقسيمات الجديدة على أساس الدين والقومية والمذهبيّة[١٤]. وهي الخطّة التي طرحها برنارد لويس (البريطانيّ الأصل واليهوديّ الديانة)، مستشار وزير الدفاع الأميريكيّ لشؤون الشرق الأوسط، خلال السبعينات. وقد تبنّى بوش الابن والمحافظون الجدد مضمون هذه الخطّة في إطار "مبادرة الشرق الأوسط الكبير" الأميركيّة التي طُرحَت عام ٢٠٠٤ بهدفين أحدهمامعلنٌ وهو تشجيع الديمقراطية وبناء مجتمعٍ معرفيٍّ، وآخر حقيقيٌّ وهو تفتيّت وتجزئة العالم العربيّ.

وتتضمّن الخطّة، ضمن تغييراتٍ أخرى عديدةٍ، تقسيم العراق إلى ثلاثة أجزاءٍ: دولةٌ كرديّةٌ بالشمال، ودولةٌ شيعيّةٌ عربيّةٌ بالجنوب، ودولةٌ سُنّيّةٌ بالوسط تنضمّ إلى سورية في وقتٍ لاحقٍ. واقتطاع مكّة والمدينة المنوّرة من السعوديّة لإنشاء "دولةٍ إسلاميّةٍ مقدسةٍ" يحكمها مجلسٌ يترأّسه أحد ممثّلي الحركات والمدارس الإسلاميّة الرئيسيّة بالتناوب، أي أنْ يكون المجلس نوعًا من "فاتيكان إسلاميٍّ". وإضافة جزءٍ من شمال السعوديّة إلى الأردن، وإضافة جزءٍ من جنوبها إلى اليمن، واقتطاع حقول النفط في الشرق لمصلحة الدولة الشيعيّة العربيّة، لتتقلص الأراضي السعوديّة وتقتصر على الوسط.

لقد حدّدت الولايات المتّحدة هدفينِ رئيسيّين لها في المنطقة، أوّلهما ضمان أمن وسلامة إسرائيل وتفوّقها الإستراتيجي على جيرانها العرب، وثانيهما السيطرة المباشرة على منابع النفط ومصادر الطاقة في المنطقة وخطوط نقلها إلى أوربا وأميركا.

ومن المؤكّد أنّ إضعاف العالم العربيّ وتمزيقه وتجزئته سيحقّق هذين الهدفين. وسيبقيه الانقسام والصراع في دائرة التبعية السياسيّة والاقتصاديّة، ويسهّل السيطرة على ثرواته وموارده. وقد قامت الولايات المتّحدة بغرس بذور الفرقة في العراق للسيطرة على المناطق الغنيّة بالنفط، أمّا باقي العراق فلا يعني واشنطن في شيءٍ، وقامت بتقسيم السودان للهيمنة على "جنوب السودان" الغنيّ بمصادر الطاقة، وفصله عن شماله الفقير.

كما تصبّ خطّة التجزئة في مصلحة إسرائيل، فمثّلث الدفاع العربيّ وحائط الصدّ الأساسيّ كان يرتكز على ثلاث أقدام هي مصر وسورية والعراق. والآن، بعد تدمير قدرات العراق والاتّجاه لتجزئته وإخراجه من هويته العربيّة وإنهاء دوره العربيّ والإقليميّ، والتطورات التي تشهدها سورية، والتي ستؤثّر حتمًا على القدرات السوريّة الشاملة، فإنّ ميزان القوى الإقليميّ يميل أكثر من ذى قبل لمصلحة إسرائيل، وسيجعل تقسيم العالم العربيّ من إسرائيل الدولة الكبرى في المنطقة. كما أنّ مثل هذه الانقسامات وشيوع حالة التجزئة في المنطقة إلى دويلاتٍ عرقيّةٍ ودينيّةٍ صغيرةٍ سيجعل إسرائيل دولةً طبيعيّةً يسهل تضمينها في المنطقة التي لن تكون لها آنذاك هويةٌ واضحةٌ.

وهكذا تكون سورية منطلقًا مثاليًّا لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بحكم موقعها الجغرافيّ المتميّز وتحالفاتها الإقليميّة مع إيران و"حزب الله". ذلك أنّ سقوط النظام السوريّ،

---

14 .Ralph Peters, "Blood Borders: How a Better Middle East Would Look", *Armed Forces Journal*, June 2006. http://www.armedforcesjournal.com/2006/06/1833899

يفتح باب تصفية الحسابات القديمة بين الولايات المتّحدة وإيران وكسر شوكة هذه الأخيرة. وقد أشار لافروف إلى أنّ "المطالبة بتغيير النظام في سورية هي حلقةٌ في لعبةٍ جيوسياسيّةٍ تقصد إيران أيضًا"[١٥]. وأكّد الكسندر لوكاشيفيتش، الناطق الرسميّ باسم وزارة الخارجيّة الروسيّة أنّصورة النظام العالميّ القادم ستكون مرهونةً بكيفية تسوية الوضع في سورية[١٦]. وأكّد أمين المجلس الأعلى للأمن القوميّ الإيراني سعيد جليلي أنّ ما يجري في سورية ليس قضيةً داخليّةً وأنّ إيران لن تسمح بأيّ شكلٍ من الأشكال بكسر محور المقاومة الذي تكوّن سورية ضلعًا أساسيًّا فيه[١٧].

فمن وجهة النظر الروسية يعني فقدانُ سورية فقدانَ روسيا حليفها القويّ والحقيقي الوحيد في العالم العربيّ. وهذا بدوره يعني أنّ روسيا ستخسر منطقة الشرق الأوسط برمّتها، وأنّ المقاومتين الفلسطينيّة واللبنانيّة ستفقدان دعامةً أساسيّةً لصمودهما، كمأنّ النفوذ الأميركيّ في المنطقة سيتوسّع بلا حسيبٍ أو رقيبٍ. وسيكون من الصعب جدًّا على إيران أنْ تستمرّ في صمودها أمام الضغوط الغربيّة.

كما أنّ إيران وسورية، هما امتدادٌ جغرافيٌّ للحدود الجنوبيّة الروسيّة، ومن ثمّ فإنّ سقوط النظام السوريّ الحاليّ يعني أنّ جبهة المواجهة مع الغرب سوف تقترب من الحدود الروسيّة في منطقة القوقاز، وجمهوريات آسيا الوسطى التي تكوّن المجال الحيويّ الطبيعي لروسيا. ويمكّن الولايات المتّحدة من إحكام الطوق حول روسيا، ومواصلة خططها الرامية لنشر الفوضى في محيط روسيا والصين.

٢. مصالح روسيا في المنطقة

ترى روسيا أنّ استقرار المنطقة هو حجر الزاوية في حماية مصالحها المتنامية في المنطقة، وأنّ ثورات الربيع العربيّ لم تجلب سوى الفوضى وعدم الاستقرار الذي يهدد مصالحها وشراكتها الواعدة مع العديد من البلدان العربيّة، وذلك عكس الولايات المتحدة التي ترى في الفوضى "الخلّاقة" ضمانًا لمصالحها.

وعلى الرغم من أنّ حجم التعاون العسكريّ والتقنيّ مع تونس والبحرين واليمن محدودٌ للغاية، وخسائر روسيا من عدم الاستقرار بها ضئيلةٌ، فإنّ الأمر يبدو مختلفًا فيما يتعلق بالدول العربيّة الأخرى. فعلى مدى السنوات العشر الماضية استطاعت روسيا إعادة بناء علاقاتها مع عدد من الدول العربيّة التي تراها حليفةً تقليديّةً لها في المنطقة، وفى مقدّمتهم سورية وليبيا

---

15 Eduard Pesov & Olga Samofálova, "Intervention in Syria is a Catastrophe," *Pravda*, 28 August, 2012.

١٦. سيرجي لافروف، **وكالة أنباء نوفوستي**، ٢٠١٢/٠٦/٢١.

١٧. ألكسندر لوكاشيفيتش، **وكالة أنباء نوفوستي**، ٢٠١٢/٠٨/٧.

ومصر. وأصبحت لروسيا مصالحُ حقيقيّةٌ في هذه الدول ستتأثّر حتمًا ولو مرحليًا بعدم الاستقرار الذي يجتاحها وقد تتضرّر كلية بتغيير النظم الحاكمة بها. وترتبط المصالح الروسيّة بثلاثة قطاعاتٍ رئيسيّةٍ، وهي: الطاقة (النفط والغاز)، والتعاون العسكريّ، والتعاون التقنيّ في المجالات الصناعيّة والتنمويّة.

ويتصدّر التعاون والتنسيق في مجال الطاقة أولويات السياسة الروسيّة في المنطقة العربيّة، وحوله تدور الدبلوماسيّة الروسيّة والتقارب الروسيّ مع الدول العربيّة ولا سيما دول الخليج العربيّ،؛ وتلي ذلك أوجه التعاون الأخرى سواءً في المجال التقنيّ أو الاقتصاديّ أو الإستراتيجي العسكريّ. فقطاع الطاقة هو أحد المجالات الأساسيّة التي تتلاقى فيها المصالح العربيّة والروسيّة، وهو جوهر الشراكة العربيّة الروسية في المستقبل ودعامتها الأساسيّة. وتنظر روسيا إلى دول الخليج ولا سيما السعوديّة حليفًا لها في سوق الطاقة العالميّةلا منافسًا لها، وتسعى روسيا إلى التنسيق والتعاون مع هذه الدول في إطار محورين أساسيّين: أوّلها، الحفاظ على استقرار السوق النفطيّة وضمان حدٍّ أدنى لأسعار النفط من خلال التحكّم في حجم الانتاج، خاصّةً وأنّ روسيا تشارك في اجتماعات "أوبك" بصفة مراقبٍ. وثانيها، الاستثمارات الروسيّة في قطاع النفط العربيّ، إذ تُقبل شركات النفط الروسية بشدّةٍ على الاستثمار في قطاع النفط في الدول العربيّة من خلال المشاركة في عمليات البحث والتنقيب وتطوير الانتاج. فروسيا تمتلك التكنولوجيا والخبرة اللازمتين في هذا المجال، وفي مجال الصناعات البتروكيماويّة، إذ تُعدّ روسيا من أكبر منتجي البتروكيماويات في العالم من خلال شبكةٍ مكونةٍ من ١٥ شركةٍ كبرى وفروعها المنتشرة في مختلف أنحاء العالم. وتُعدّ الشركات الروسية وخاصّةً "لوك أويل" و"غاز بروم" من كبرى الشركات العالميّة العاملة في مجال الطاقة. وقد بدأ بالفعل بين روسيا وعددٍ من الدول العربيّة العديد من المشروعات العربيّ، والتي تكون نواةً لتطوير التعاون في هذا المجال، وفى مقدمة هذه الدول السعوديّة ومصر والجزائر والسودان، وسورية، وليبيا.

وعلى الصعيد الاقتصاديّ، فإنّ المنطقة العربيّة سوقٌ مهمّةٌ ذات قوةٍ استيعابيةٍ كبيرةٍ للصادرات الروسيّة من السلع الإستراتيجية والمعمّرة مثل الآلات والمعدّات والأجهزة والشاحنات والحبوب. وفى عام ٢٠١١ بلغ التبادل التجارى بين روسيا والدول العربيّة ١٠ بليون دولار. وتأتي مصر والجزائر والمغرب في مقدّمة شركاء روسيا التجاريّين في المنطقة، ويميل الميزان التجارى عادةً لمصلحة روسيا بفارقٍ كبيرٍ جدًا. وهذا إلى جانب عشرات المشروعات المشتركة التي حصل الاتّفاق والتعاقد بشأنها وتقدّر قيمة عقودها بمليارات الدولارات، وهي ستتأثّر حتمًا من إلغائها أو تأجيلها نتيجةً لموجة عدم الاستقرار التي تجتاح الدول العربيّة.

وتسعى روسيا كذلك، إلى تنشيط صادراتها من الأسلحة للمنطقة لا انطلاقًا من رؤى سياسيّةٍ أو أيديولوجيّةٍ، ولكن نظرًا لما تمثّله عوائدها من مواردَ مهمّةٍ للدخل القومي. وليس ذلك فقط لحلفائها التقليديّين في المنطقة ولاسيما سورية والجزائر وليبيا واليمن، ولكن من خلال فتح أسواقٍ جديدةٍ في الأردن ودول الخليج العربيّ والتي كانت تقليديًا سوقًا للولايات المتحدة والدول

الغربيّة. وقد أعلن أناتولي إيسايكين، رئيس شركة "روس أوبورون أكسبورت" أنّ الشركة فقدت إيراداتٍ تبلغ ملياري دولار أميركيّ بسب الثورة في ليبيا، وهي قيمة عقودٍ أُبرمت مع طرابلس، وتتضمّن أسلحةً وقطع غيارٍ للأسلحة السوفيتيّة الصنع لدى ليبيا والتي تمثّل ٩٠% من أسلحة ومعدّات القوات المسلّحة الليبيّة.

وتتعاظم المصالح الروسيّة في الحالة السوريّة وتتصدّرها القاعدة العسكريّة الروسيّة في ميناء طرطوس وهي مخصّصةٌ لخدمة سلاح البحريّة الروسيّة، وخدمة السفن الروسيّة التي تؤدّي مهمّاتٍ عسكريّةً في منطقة البحر المتوسط وخليج عدن، وتتيح لها التزوّد بما تحتاجه من الوقود والمؤن والمياه، وأعمال الصيانة. وقد صرّح القائد العامّ للقوات البحريّة الروسيّة، الفريق البحري فيكتور تشيركوف أنّ روسيا لا تعتزم التخلّي عن قاعدتها البحريّة العسكريّة في ميناء طرطوس السوريّ. وهو الأمر الذي يوضّح مدى أهمية القاعدة لروسيا[١٨]. ويضاف إلى هذا مبيعات الأسلحة إلى سورية، والتبادل التجاريّ والتعاون الاقتصاديّ والتقنيّ بين البلدين. وكذلك الرعايا روسيّين في سورية الذين يبلغ عددهم نحو ٣٠ ألف شخصٍ من الزوجات الروسيّات وأبناء الزيجات المختلطة.

وعلى ضوء التداعيات السلبيّة المتوقعة لهذه الثورات على المصالح الروسيّة، أكّدت موسكو أنّها تريد استقرار الأوضاع في بلدان الشرق الأوسط لأنّ أيّ قلاقلَ في المنطقة ستضرّ إضرارًا مباشرًا بمصالح روسيا. وترى روسيا أنّ سورية هي حجر الزاوية في أمن منطقة الشرق الأوسط، وعدم استقرار الوضع فيها سيؤدّي حتمًا إلى زعزعة الوضع في بلدانٍ مجاورةٍ وخاصّةً لبنان. كما أنّها ستؤدّي إلى صعوباتٍ في المنطقة كلّها، وإلى تهديدٍ حقيقيٍ للأمن الإقليميّ.

٣. العوامل المتعلّقة بالداخل الروسيّ

إنّ خبرة روسيا تجعلها متمسّكةً بمبدأ عدم التدخّل في الشؤون الداخليّة للدول الأخرى، وأكثرَ حذرًا من المدّ الثوريّ داخلها، على الرغم من أنّ قادتها نفوا هذا التخوّف. فروسيا من الدول التي شهدت موجاتٍ عنيفةً من عدم الاستقرار خاصّةً في منطقة القوقاز الروسيّ طوال التسعينات، وحتّى الاستفتاء على الدستور الشيشانيّ الجديد عام ٢٠٠٣، وتولّي أحمد قادريوف مقاليد السلطة في الشيشان. ولمّا كانت موسكو قد استخدمت القوة بصرامةٍ للقضاء على ما سمّته التمرّد الشيشانيّ، فلا يمكنها انتقاد نظمٍ تستخدم الأسلوب ذاته لقمع المعارضة في الداخل.

كما تشهد روسيا احتجاجاتٍ، من آنٍ لأخرَ، مطالبةً بمزيد من الحريات والديمقراطيّة، وكانت هناك انتقادات للحزب الحاكم (روسيا الموحدة) للانتخابات المحليّة التي أجريت في آذار / مارس ٢٠١٠، وأثارت تحفّظات الحزب الشيوعيّ والحزب الليبراليّ الديمقراطي، وحزب روسيا العادلة، التي اتهمت السلطات المحليّة وحزب "روسيا الموحّدة" بتزوير نتائج

---

١٨. فيكتور تشيركوف، **وكالة أنباء نوفوستي**، ٢٠١٢/٠٦/٢٥.

الانتخابات. كما نُظّمَ العديد من المسيرات احتجاجًا على الانتخابات الرئاسيّة لعام ٢٠١٢، وإعادة ترشيح بوتين لنفسه، وعلى نتائج الانتخابات وفوزه بفترةٍ رئاسيّةٍ جديدةٍ. ومن ثمّ فإنّ تأييد الثورات في الخارج قد يؤدّي إلى تشجيع مثل هذه الاحتجاجات الداخليّة، وتهديد الاستقرار السياسيّ في روسيا، وربّما النظام القائم برمته.

على صعيدٍ آخر، تعرّض الرئيس ميدفيديف انتقاداتٌ داخليّةٌ شديدةٌ وُجّهَت له نلعدم استخدامه حقّ النقض ضدّ صدور قرار مجلس الأمن الدوليّ رقم ١٩٧٣ بشأن ليبيا، من جانب رئيس الحكومة آنذاك فلاديمير بوتين الذي ندّد بالقرار ورأى أنّه "معيبٌ وخاسرٌ ومدمّرٌ لأنّه يسمح بكلّ شيءٍ ويذكّر بدعواتٍ من القرون الوسطى إلى شنّ حملاتٍ صليبيّةٍ، ويجيز التدخّل في أراضي دولةٍ ذات سيادةٍ". وأوضح استطلاعٌ للرأي أنّ ٩٠% من الروس يوافقون بوتين الرأي. كما دعا "الدوما" مجلس الأمن الدوليّ إلى وقف إطلاق النار والعنف والهجمات على السكّان المدنيّين في ليبيا، ودعا برلمانات فرنسا وبريطانيا والولايات المتّحدة وإيطاليا وكندا وغيرها من الدول المشاركة في العملية العسكريّة إلى مساندة وقف العمليات القتاليّة، التي تلحق أضرارًا بالبنى التحتيّة المدنيّة الليبيّة، وتؤدّي إلى وقوع ضحايا بين المدنيّين. وهو الأمر الذي أحدث تحوّلًا واضحًا في الموقف الروسيّ الرسميّ تجاه ليبيا، ودفع الرئيس ميدفيديف إلى الدعوة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن الدوليّ، "بنصّه وروحه، وليس وفق التفسيرات العشوائيّة التي قدّمتها بعض الدول"، والنظر إلى عمليات حلف الأطلنطيّ على أنّها "تدخلٌ سافرٌ في شؤون الدولة الليبيّة".

ومع عملية تبادل السلطة في روسيا وعودة بوتين إلى الكرملين فإنّه من الطبيعيّ أنْ يبدي تشدّدًا في الموقف من تدخّل الغرب في سورية، خاصّةٍ مع تأييد البرلمان الروسيّ لضرورة حماية سورية ومنع تكرار السيناريو اللّيبيّ بها.

٤. الخبرة السلبيّة للتفاهمات مع واشنطن

تؤكّد الخبرة الروسيّة السابقة في تعاملها مع الولايات المتحدة والغرب أنّ التفاهمات تطيح عادةً بمصالحها، ولا تحترم واشنطن وعودها وتعهّداتها. وتعتقد موسكو أنّ واشنطن وحلفاءها تجاوزوا نصّ القرار بشأن ليبيا وطبّقوه وفق أهوائهم. وقد أثّر ذلك على الموقف الروسيّ من سورية، وأدّى إلى حذر موسكو ورفضها تكرار سيناريو التدخّل الأميركيّ تحت أيّ مظلّةٍ في الحالة السوريّة.

فقد أوضح لافروف أنّ نظام حظر الطيران يفترض تدمير الطائرات الحربيّة التابعة للقذّافي في حالة تحليقها، وكذلك تدمير وسائل الدفاع الجويّ عند محاولتها إعاقة إجراءات الطيران الدوليّ الذي يضمن حظر الطيران العسكريّ الليبيّ دون تجاوزٍ لهذا. "وأشار إلى أنّ الدعم العسكريّ الذي تقدّمه دول الناتو للثوار تجاوز، من وجهة نظره، الأطر المحدّدة لنظام حظر

الطيران العسكريّ الليبيّ". وأنّ "الناتو يقصف ليبيا لفترةٍ أطولَ ممّا قصف يوغوسلافيا. فقد قُصفت الأخيرة ٧٨ يومًا، بينما يجري قصف ليبيا ا منذ أكثر من خمسة أشهرٍ"[١٩].

كذلك انتقد جروشكو نائب وزير خارجية روسيا عمليات الناتو في ليبيا مشيرًا إلى أنّ "قمّة الحلف في لشبونة كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٠ أقرّت العقيدة الإستراتيجية للحلف والتي تضمّنت وعودًا باحترام ومراعاة قواعد القانون الدوليّ في عملياته. إلا أنّه مع الأسف خرجت أفعال قوات التحالف والناتو عن إطار قراري مجلس الأمن الدوليّ ١٩٧٠ و١٩٧٣ وبذلك فإنّها تضع مصداقية التزامات لشبونة موضع الشكّ "[٢٠].

ولاشكّ أنّ تجاوز الدول الغربيّة نصّ القرار بشأن ليبيا وتطبيقه على النحو الذي يخدم مصالحها أثّر على الموقف الروسيّ من سورية، وأدّى إلى حذر موسكو ورفضها تكرار سيناريو التدخّل الأميركيّ تحت مظلّة الأمم المتّحدة، أو أيّ مظلّةٍ أخرى في الحالة السوريّة.

إنّ روسيا أيقنت من الدرس الليبيّ، وقبله العراقيّ الإيرانيّ، أنّ عائد التفاهم مع الولايات المتّحدة وإبرام صفقاتٍ خاصّةٍ بالمواقف الروسيّة داخل الأمم المتّحدة، أو خارجها لا يتناسب أبدًا مع حجم الخسائر التي تلحق بها جرّاء التدخّل الأميركيّ السافر في هذه الملفّات، ويتضمّن ذلك الخسائر الاقتصاديّة المباشرة نتيجة إلغاء العقود المبرمة، والنيل من صورة روسيا ومصداقيتها كحليفٍ أو شريكٍ يُعوّل عليه. ولذا فإنّها عازمةٌ على الثبات على موقفها في الحالة السوريّة، خاصّةً وأنّ روسيا قد استعادت مكانتها كقوةٍ كبرى وتستطيع مقاومة الضغوط الأميركيّة ورفض الإنصياع للإرادة الأميركيّة، بل الوقوف بحسمٍ في وجه المخطّطات الأميركيّة كما حدث في أزمة أوسيتيا الجنوبيّة عام ٢٠٠٨.

إنّ روسيا تقف موقفًا أكثرَ وضوحًا وصرامةً في وجه محاولات التدخّل الغربيّ من جانب الولايات المتّحدة وفرنسا وحلفائهما في سورية، وهناك إصرارٌ من جانبها على أنْ يقرّر السوريّون وحدهم مسار ثورتهم ومستقبل بلادهم. وتدعم هذا التوجّه الأهمية الإستراتيجية لسورية بالنسبة لروسيا وخصوصية العلاقة بين البلدين، مقارنةً بأيٍّ من الدول الأخرى التي تربطها بروسيا مصالح مثل ليبيا والعراق وإيران.

ثالثًا: تداعيات الموقف الروسي من الأزمة السوريّة

إنّ المآساة الإنسانيّة المؤلمة والصراع على السلطة في سورية، لهي تطوّرٌ مفصليٌّ لا يتوقّف عليه مستقبل العلاقات الروسيّة العربيّة فقط العربيّوإنّما مستقبل المنطقة ككلٍّ، وتوازنات القوى بها، وشكل النظام العالميّ الجديد.

---

١٩. سيرجي لافروف، **وكالة أنباء نوفوستي**، ٢٠١١/٠٨/٢٤.

٢٠. سيرجي لافروف، **وكالة أنباء نوفوستي**، ٢٠١١/٠٨/٤.

١. مستقبل العلاقات الروسيّة العربيّة

إنّ مواقف روسيا داخل الأمم المتّحدة وخارجها أثّرت، دون شكٍّ، على صورة روسيا لدى قطاعٍ من الشارع العربيّ عامّةً والسوريّ خاصّةً. فقد أدّى استخدام روسيا للفيتو إلى اندلاع مظاهراتٍ في بعض المدن السوريّة منددةً بالموقف الروسيّ الداعم للقيادة السوريّة والمعرقل للعقوبات الدوليّة، ورافعةً شعاراتٍ ضدّ روسيا جاء فيها "لا تدعموا القتلة... لا تقتلوا السوريّين بمواقفكم"، "النظام يذهب ويبقى الشعب". وقد أحرق المتظاهرون العلم الروسيّ في مدينة حمص ودرعا في مشهدٍ لم تألفه الساحة العربيّة، حتى أثناء الغزو السوفيتيّ لأفغانستان. وهُوجِم الخبراء الروس عدة مرّاتٍ في سورية، كما قامت المعارضة السوريّةباعتداءاتٍ متعدّدةٍ على السفارة الروسيّة في لندن كان آخرها قذف المبنى بالحجارة في ١٧ آب / أغسطس ٢٠١٢[٢١].

من ناحيةٍ أخرى، فإنّ تناقض المواقف بين روسيا وبعض الدول العربيّة وخاصّةً السعوديّة وقطر ومصر مؤخّرًا، سيُلقي بظلاله حتمًا على العلاقات العربيّة الروسيّة وخاصّةً العلاقات مع دول الخليج التي بدأت تشهد توتّراتٍ ملحوظةً هي أوضح ما تكون في حالة قطر والسعوديّة.

إلّا أنّ هناك مجموعةً من العوامل التي تدفع في اتّجاه استمرار التعاون العربيّ الروسي. أوّلها حرص روسيا على استمرار روابطها مع العالم العربيّ وتنمية التعاون المثمر معه في مختلف المجالات السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة والإستراتيجية. وهناك آفاقٌ رحبةٌ للتعاون الروسي العربيّ في مجالات الطاقة النوويّة، وتكنولوجيا الفضاء، وتطوير البنية الصناعيّة العربيّة. وهو التعاون الذي بدأ بالفعل على نطاقٍ محدودٍ لا يتّفق مع احتياجات الدول العربيّة، ولا مع ما يمكن أنْ تقدّمه روسيا من دعمٍ تقنيٍّ في هذا المجال. ولروسيا أيضًا دورٌ متزايدٌ وملحوظٌ في تنمية البنية الصناعيّةا في العديد من الدول العربيّة، وتحديث البنية الصناعيّة التي شُيدت في فترة الاتّحاد السوفيتي.

يضاف إلى هذا، حاجة الدول العربيّة للدعم السياسيّ الروسيّ فيما يتعلّق بقضايا المنطقة. فموقف روسيا من القضايا العربيّة يتّسم بالاعتدال والتوازن وتأييد الحقّ العربيّ، وعليه تُعقد آمال الدول العربيّة في مزيدٍ من العدالة والإنصاف في مواقف المجتمع الدوليّ تجاه القضايا العربيّة المختلفة، ولا سيما القضية الفلسطينيّة. فروسيا عضو الرباعيّة الدوليّة المعنيّة بالتسوية السلميّة في الشرق الأوسط، وعضوٌ دائمٌ في مجلس الأمن، وهي وسيطٌ نزيهٌ من وجهة النظر العربيّة، يسعى للتسوية السلميّة مراعيًا مصالح كافّة الأطراف، خلافًا للولايات المتحدة التي تدعم إسرائيل دعمًا مطلقًا. وهي الطرف الدوليّ الوحيد الذي يحتفظ بقنواتٍ مفتوحةٍ مع كافّة أطراف القضية بما في ذلك حركة حماس التي تراها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربيّ منظّمةً إرهابيّةً. كما أنّها أكثرُ ميلًا واستعدادًا للتعاون مع "العالم العربيّ "ككيانٍ إقليميٍّ، وهي بذلك تختلف في موقفها عن دولٍ كبرى أخرى ترفض من حيث المبدأ مفهوم الوطن العربيّ وتسعى

---

٢١. إيتار- تاس، ٢٠١٢/٠٨/١٧.

إلى إذابته في كيانٍ أكبرَ "شرق أوسطيّ" أو "متوسطيّ" غير متجانسٍ ولا محدّد الهوية، وتجد مصالحها في ضرب الوحدة العربيّة وتفتيت العالم العربيّ.

إنّ موسكو أميل إلى ترجمة أهدافها ومصالحها إلى علاقاتٍ تعاونيّةٍ تخدم مصالحها ومصالح الأطراف العربيّة. وبقدر قراءتها السليمة والمبكرة للتغيرات في المنطقة، سيكون نجاح السياسة الروسيّة في تجاوز التحديات التي تفرضها واستغلال الفرص المتاحة ورصيدها التعاونيّ، لإعادة صياغة وترتيب علاقاتها مع الدول االعربيّة، والحفاظ على وجودها ومصالحها. خاصّةً وأنّها لا تسعى إلى تحقيق مكاسبَ سياسيّةٍ أو ممارسة دورٍ أمنيٍّ أو عسكريٍّ ينافس الوجود الأميركيّ المكثّف في المنطقة العربيّة، وإنّما إلى شراكةٍ إستراتيجيةٍ بالمعنى الاقتصاديّ والتقنيّ ذات عائدٍ اقتصاديٍّ مباشرٍ لروسيا، وعائدٍ تنمويٍّ حقيقيٍّ لدول المنطقة.

إنّ روسيا عازمةٌ على استمرار دفع علاقاتها قدمًا بالعالم العربيّ الذي تراه موسكو جارًا مهمًّا ترتبط معه بعلاقات صداقةٍ تقليديّةٍ واحترامٍ متبادلٍ، وقاعدةٍ راسخةٍ من التواصل الحضاريّ والتاريخيّ والتعاون الإستراتيجي على مدى عقودٍ طويلةٍ. وهي قادرةٌ على إعادة ترتيب علاقاتها ومواجهة التحديات التي تفرضها التغيّرات المصاحبة للثورات العربيّة.

٢. مستقبل توازن القوى الإقليميّ

ليس هناك تصورٌ واضحٌ وغالبٌ لاتّجاه ميزان القوى الإقليميّ في المستقبل القريب. فثورات الربيع العربيّ ستؤدّي إلى بروز متغيّراتٍ إقليميّةٍ جديدةٍ تمامًا، وبنهاية مرحلة التحوّل سوف يعاد تعريف الحلفاء والخصوم والمنافسين. ويعاد رسم خريطة القوى والتحالفات بالمنطقة بأكملها، وذلك بالنظر إلى التغيّر السريع والجذريّ الذي تمرّ به. ولاشكّ أنّ تطورات الأزمة السوريّة سوف تلقي بظلالٍ واضحةٍ في هذا الإطار وخاصّةً إذا سقط نظام الأسد ووصلت المعارضة المسلحة الموالية لتركيا والخليج إلى السلطة. ففي هذه الحالة ستخسر إيران وحليفها الأساسيّ حزب الله، وسيتراجع محور المقاومة، وقد يكون هذا مقدمةً لضرب إيران، لتصبح إسرائيل الرابح الأكبر من ذلك كلّه.

ويظلّ الأمر معقّدًا وقد ينتهي بأنْ يخسر الجميع، فما يحدث في البحرين والمسيرات الاحتجاجيّة المتواصلة التي تشهدها المنطقة الشرقيّة بالسعودية يثير العديد من التساؤلات عن امتداد الربيع العربيّ إلى منطقة الخليج. وتتباين آراء المحلّلين والساسة في هذا الشأن، فيرى البعض أنّ ثورات الربيع العربيّ، وإنْ ألقت بظلالها على منطقة الخليج، فلن تحدث في دوله تغييراتٌ جذريةٌ وعميقةٌ لأسبابٍ عديدةٍ، لعلّ أهمّها الموقف الأميركيّ. فالولايات المتّحدة لن تدعم التغيير في الخليج كما فعلت في الدول العربيّ الأخرى. كما أنّ استقرار الخليج يبدو مصلحةً أميركيّة مباشرةً، حيث توجد أكبر قاعدةٍ عسكريةٍ أميركيّة في قطر، ويتمركز الأسطول الخامس الأميركي في البحرين، إلى جانب القوات الأميركيّة الضخمة في الكويت وغيرها من دول الخليج. يضاف إلى هذا أنّ مثل هذه التغييرات قد تُخلّ بميزان القوى في المنطقة لمصلحة

إيران خاصّةً وأنّ قادة الاحتجاجات في السعوديّة والبحرين والقوة الدافعة لها من الشيعة في البلدين.

هذا في حين يرى البعض الآخر أنّ الأمور أكثرُ تعقيدًا ممّا تبدو، وإذا كان عام ٢٠١١ هو عام سقوط الجمهوريات في العالم العربيّ، فإنّ عام ٢٠١٣ أو ما يليه قد يكون عام سقوط الملكيات العربيّة. وأنّ دعم دول الخليج للثورة السوريّة ومن قبلها الليبيّة ولقوى سياسيّة بعينها في مصر يعطي شرعيةً لمطالب التغيير ويشجّع الثورة داخلها. وأنّ وهم الدعم الأميركيّ غير صحيح حيث تؤكّد الخبرة السابقة أنّ الولايات المتّحدة ليس لها أصدقاءُ أو حلفاءُ، وإنّما لها خدمٌ قد تتخلّى عنهم وتبيعهم في أيّ لحظةٍ. وأنّ من يوقِد نارًا في الجوار يجب ألّا يأمن شرّها، وأنّ الثورة قادمةٌ لا محالة في باقي الدول العربيّة.

وعلى الرغم من اختلاف الآراء فإنّه من المؤكّد أنّ هناك تغييرًا جوهريًا في ميزان القوى الإقليميّ ستشهده المنطقة خلال السنوات القليلة القادمة، وإنْ لم تكنْ ملامح هذا التغيير َ واضحةَ المعالم، ويكتنفها الغموض والضبابية.

٣. هيكل النظام الدوليّ الجديد

إنّ التطورات المصاحبة لثورات الربيع العربيّ في سورية، والموقف الروسي منها هي أحد أبعاد المخاض الصعب لنظامٍ عالميٍّ جديدٍ. فقد شهد العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين بدءَ حقبةٍ جديدةٍ في العلاقات الدوليّة تتضمّن تحوّلًا تدريجيًّا إلى نظامٍ دوليٍّ متعدّد القوى، وله صبغةٌ آسيويّةٌ واضحٌ. وقد أصبح هذا التغيّر حقيقةً جليةً. فالنجم الأميركيّ أخذ أفوله يتسارع منذ منتصف العقد الماضي إذ تتراجع الهيمنة الأميركيّة، وتتصاعد قدرات دولٍ أخرى مثل روسيا والصين وغيرهما من القوى الآسيوية المهمّة والفاعلة إقليميًّا. وترغب هذه الأخيرةفي أنْ يكون لها دورٌ مؤثّرٌ في إطار نظامٍ دوليٍّ أكثرَ توازنًا وربّما يكون أكثرَ عدالةً. الأمر الذي دفع كثيرًا من المختصّين إلى الاعتقاد بأنّ القرن التاسع عشر إذا كان هو القرن الأوربّيّ، والقرن العشرين هو القرن الأميريكيّ، فإنّ القرن الحادي والعشرين هو القرن الآسيويّ. صحيحٌ أنّ هذه القوى الصاعدة لا تستطيع حتّى الآن فرض أجندةٍ عالميّةٍ ولكنّها استطاعت تحجيم الولايات المتّحدة وإعاقة حركتها في مواقفَ عدّةٍ من أبرزها الأزمة السوريّة.

ولاشكّ أّن ثبات روسيا على موقفها خلال الأزمة السوريّة، كما حدث خلال أزمة أوسيتيا الجنوبيّة عام ٢٠٠٨، له دلالاته في هذا الخصوص، لأنّ الوصول إلى تسويةٍ للأزمة السوريّة سيتضمّن في هذه الحالة تنازلًا ولو كان محدودًا من قبل واشنطن. فروسيا تُفضّل الانتقال السلس للسلطة أو ما يُطلِق عليه البعض النموذج اليمنيّ، الذى يتضمّن رحيل الأسد مع الحفاظ على النظام القائم بانتقال سلميٍّ للسلطة إلى أحد رموز نظام الأسد أو إلى أحد رموز المعارضة المعتدلة. وترى في هذا السيناريو إنقاذًا للدولة والشعب السوريّيْن، والمنطقة بأسرها، وحماية المصالح الروسيّة في سورية بالحدّ الأدنى.

وترفض موسكو تمامًا انتقال السلطة إلى أيّ فصيلٍ من المعارضة المسلّحة، وكذلك التدخّل العسكريّ الخارجيّ والتحوّل لمواجهةٍ عسكريّةٍ إقليميّةٍ، وربّما تكون دوليّةً شاملةً. وقد أشار رئيس الوزراء الروسيّ مدفيديف إلى ذلك بقوله "في لحظةٍ ما، يمكن أنْ تتمخّض الخطوات الرامية إلى تقويض سيادة الدولة السوريّة عن اندلاع حربٍ إقليميّةٍ واستخدام السلاح النوويّ، وأنا لا أريد تخويف أيّ أحدٍ"[٢٢]. فالسيناريو الليبيّ لن يكون لمصلحة روسيا، لأنّه لا يمكن تصوّر أنّ المعارضة المسلّحة التي ناصبتها روسيا العداءَ تعمل على استمرار التقارب والتعاون معها. كما أنّ التدخّل الأميركيّ في سورية سوف يقضي على أيّ نفوذٍ روسيٍّ بها، وقد يكون مقدّمةً لصوملة سورية، وهو الأمر الذي يطيح بكلّ شيءٍ ويخرج سورية كما خرج العراق من المعادلة الإقليميّة، بعد أنْ كانت فاعلًا رئيسيًّا مهمًّا بها.

إنّ ما يحدث في سورية تتجاوز تداعياته حدودها وحدود الأقليم لتشمل العالم بأسره، وستظلّ علامةً بارزةً ونقطة تحوّلٍ في النظام الدوليّ ومؤشّرًا على مكانة روسيا في هذا النظام والتحوّلات المأمولة به لنظامٍ تعدّديٍّ يتيح فرصًا جديدةً وآفاقًا واعدةً للدول المتوسّطة والصغرى ومنها الدول العربيّة.

---

٢٢. ديمتري مدفيديف، **وكالة أنباء نوفوستي**، ٢٠١٢/٠٥/١٧.